REPUBLIC OF IRAQ
MINISTRY OF PLANNING

جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة العقود الحكومية العامة
قسم معلومات المتعاقدين و المناقصين

العدد: ٤٧٥٨٢٨١٢

التاريخ: ٢٠١٥/١٢/٢

الى / الوزارات كافة
/ الجهات غير المرتبطة بوزارة ـ التشكيلات التعاقدية
/ المحافظات كافة

م/ الاستفسارات الخاصة بمؤتمر توضيح آليات القرار رقم (٣٤٧) لسنة ٢٠١٥ و الخاص بمعالجات المشاريع الاستثمارية المستمرة

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها..

اشارة الى المؤتمر المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/١١/٩ في فندق المنصور برعاية وزارة التخطيط و بحضور ممثلي الوزارات و الجهات غير المرتبطة بوزارة و المحافظات و القطاع الخاص لعرض مناقشة مضمون قراري مجلس الوزراء المرقمين (٣٤٠) و (٣٤٧) لسنة ٢٠١٥ الخاصة بمعالجة موقف المشاريع المستمرة ، نرفق لكم قرص CD يتضمن الاجابات عن جميع الاستفسارات و التساؤلات التي تم طرحها خلال المناقشات التي دارت اثناء المؤتمر .

للتفضل بالاطلاع .... مع التقدير .

المرفقات :
- قرص CD يتضمن ٩٣ استفسارا مع اجاباتها .

د. ماهر حماد جوكان
الوكيل الفني للوزارة
٢٠١٥/١٢/ع

نسخة منه الى /
- مكتب معالي السيد الوزير المحترم / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- مكتب السيد الوكيل الاداري المحترم / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- مكتب السيد المفتش العام المحترم / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- قسم معلومات المتعاقدين و المناقصين / للحفظ .

الأسئلة والأستفسارات حول قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٤٧) لسنة ٢٠١٥

تم التعديل بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة	١- ورد في الفقرة (٥/ب/٣) من القرار ٣٤٧ في حالة تمويل المشروع من قبل الشركة او ممول خارجي زيادة اسعار الفقرات المتفق عليها بما لايزيد عن (١٠%) راجين حسم مبلغ الزيادة في الاسعار ليتسنى لنا معرفة امكانية التمويل من عدمه حيث لايمكن تركها مبهمة ؟ ٢- هناك تأخير كبير من قبل مصرف التجارة العراقي (TPI) في اطلاق مستحقات الاستيرادية وقد طالبنا مرارا وتكرارا احتساب هذا التأخير مدة اضافية تضاف الى مدة المشروع لكن لم نحصل الموافقة وسؤالنا هو هل سيتم منح هذه المدد ؟؟ ونفهم الوزارة تسهيلات في منحنا المدد الاضافية لتجنب الغرامات فليس من المعقول ان تمول المشروع ونغرم على التأخير . ٣- الية تسديد مستحقات المواد الاستيرادية الواصلة للمشروع في حال الانهاء بالتراضي حيث اننا نستلم (٧٥%) بعد وصول المواد الى المشروع فما هي الية صرف (٢٥%) الاخيرة المتبقية.	١- ان موضوع تمويل المشاريع خاضع لآلية التفاوض والتي عادة يتم تحديد سقف اعلى لها لايتم تجاوزه ولاتحدد بمبلغ او نسبة معينة. ٢- بالامكان احتساب مدة تأخير الدفعات مدد اضافية. ٣- ان العقود الاستيرادية التي تم فتح اعتماد لها (TPI) قد سددت بالكامل اي ان تخصيصاتها موجودة لدى المصرف لذا يتم اكمال التجهيز في الفترات المتفق عليها في العقد، مع الاخذ بنظر الاعتبار مكان التسليم وتحديد مبلغ التعاقد لغرض حجزه.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة بغداد/ دائرة تخطيط المشاريع	كيفية التعامل مع المواد المطروحة في الموقع والتي هي قسمين : ١- غير داخلة في الزرعة . ٢- داخلة في الزرعة.	- في حال كون المشروع يقع ضمن المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة المركزية. - قيام جهات التعاقد (الطرف الاول) وبمعية (الطرف الثاني) تثبيت زرعة واقع الحال (الاعمال المنجزة والمواد الغير مستعملة والمستعملة جزئيا) لمشاريع الاشغال والسلع للتجهيز وينظر باستلامها واحتساب قيمتها واطلاق التأمينات وفق حالات الاستمرار او التسوية او انهاء المشروع.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة دبالي	توجد شركات قامت بتسعير الفقرات المنفذه اولا في المشروع باسعار مرتفعة عكس الفقرات الاخيرة من الكشف والذي تم تسعيره باسعار واطئة مستغلين النقص التشريعي في تعليمات تنفيذ العقود العامة الحكومية عام ٢٠٠٨ على عكس تعليمات ٢٠١٤ والتي نصت على استبعاد العطاء الذي يزيد عن (٢٠%) من الكلفة التخمينية للفقرة ، وان التغيير بالنسوية سوف يلتقع المقاول ويثري على حساب المال العام .	ان المسؤولية تقع على عاتق جهة التعاقد وتلزم التعليمات ضرورة مراعاة التوازن والإنسجام بفقرات جداول الكميات وهذا يبنى على التحليل السعري للفقرات... وان العطاء الغير متوازن يعطي صلاحية لصاحب العمل باستبعاد العطاء.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء	توجد اعتمادات مفتوحة للاعوام السابقة (٢٠١٣ و ٢٠١٤) وفيها نسب انجاز متفاوته ومطلق مبالغها حسب النسب وسوف يتم انجازها نهاية السنة الحالية او بداية العام القادم مع العلم ان تلك الاعتمادات هي بالعملة الصعبة وان النسب تتراوح لتلك الاعتمادات (٣٠ – ٣٥%) والاسئلة هي : ١- هل سيتم تسديد تلك المبالغ حال الانجاز نهاية العام الحالي او بداية العام القادم بعد تأييد الجهة المستفيدة للانجاز ؟ ٢- في حالة عدم التسديد هل يتم التفاوض معهم (المقاولين) من الان او بعد اكمال الانجاز وخصوصا ان وزارة المالية اطلقت (١٠%) كمبالغ فقط كما تحيطكم علما انه لايوجد سيولة مالية في الموازنة التشغيلية لاجراء المناقلة والتسديد ؟	- ان مبالغ العقود الاستيرادية تكون عادة قد حولت بكاملها لفتح الاعتماد المستندي اي ان الاستمرار في التجهيز ضرورة لاكمال العقد ولاتوجد مشاكل حالية في النصب واكمال العقد - في حالة عدم التسديد، يعتبر دين مطابق فائدة سنوية إستناداً الى الفقرة (أولاً/٥/ب) من قرار مجلس الوزراء المرقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة النقل/ الشركة العامة لتنفيذ مشاريع النقل	لدى الشركة مشروع انشاء معمل الكتل الكونكريتية ونسبة الانجاز فيه تبلغ (٦٣%) . - قدم المقاول سلفة رقم (٤ و ٥) عن الاعمال المنجزة ولم يتم صرف مبالغها رغم مرور اكثر من شهر على مصادقة دائرة المهندس المقيم . - المبالغ المستلمة من وزارة المالية عن تخصيصات المشاريع كافة (٦٠٠) مليون دينار - هناك مكونات (مكائن ومعدات) سيتم وصولها الى المشروع خلال هذه السنة ٢٠١٥ وهي الجزء الاكبر في المشروع مما يتطلب توفير مبلغ (٦) مليار دينار لغرض تسديدها للمقاول لتعاقده مع شركات تخصصية اجنبية .	- يتم التفاوض مع المقاول استنادا الى قراري مجلس الوزراء (٣٤٠ و٣٤٧) لسنة ٢٠١٥ بخصوص قيام المقاول بتنفيذ المشروع وتأجيل دفع مستحقاته وبخلافه يعتبر المبلغ دين مقابل فائدة استنادا الى قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة صلاح الدين	المشاريع المحالة بطريقة التنفيذ المباشر كيفية معالجتها – استكمال المشروع ؟	نشير الى الفقرة (ثانيا) من القرار ٢٤٧ وتوصيات لجنة الامر الديواني رقم ٣٠ طالما ان المشروع يقع في منطقة غير خاضعة لسيطرة الحكومة المركزية

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة واسط	كيف يتم التفاوض وتغيير الكلف ؟	في ضوء قراري مجلس الوزراء المرقمين (٣٤٠ و٣٤٧) لسنة ٢٠١٥ وللمشاريع التي تقع ضمن الاولوية الاولى المحددة من قبل وزارتنا يتم من خلال تشكيل لجنة مختصة من ذوي الاختصاص بعد تحديد الاعمال المتبقية وكلفتها ومن ثم تحديد فترة الانجاز المطلوبة للعمل وبعدها تحديد فترة الاسترداد التي لاتقل عن (٣) سنوات بعد انجاز المشروع ومن ثم التفاوض على المبلغ المحدد مضافا اليه مالايزيد عن (١٠%) منه توزع بنفس النسبة على فقرات العمل وبعدها يرسل الى اللجنة المشكلة من وزارة التخطيط والمالية لغرض دراسته والمصادقة عليه.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الداخلية/ مديرية الدفاع المدني	١- هل ينطبق قرار (٣٤٧) لسنة ٢٠١٥ على المشاريع المتلكئة ذات نسب انجاز متدنية اقل من (٥٠%) ودخلت ضمن الفرامات التأخيرية ؟ ٢- هل ينطبق القرار اعلاه على المشاريع المستمرة لسنوات سابقة .	١- يشمل القرار المشاريع ضمن الأولوية الاولى التي حددتها وزارتنا حسب اهميتها ونسب انجازها حتى وان دخلت ضمن الفرامات التأخيرية فيتم استقطاعها ومن ثم الاتفاق على المتبقي من الاعمال وفق ملحاء بمعالجات المشاريع المستمرة للقرار ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥. ٢- يشمل جميع المشاريع المدرجة في جداول الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٥/.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة الديوانية/ قسم العقود	١- هل تم الاتفاق للوضع القانوني المستقبلي الناتج من السير بإجراءات تنفيذ القرارين (٣٤٠ و٣٤٧) من حيث لجوء الشركات الى القضاء . ٢- مقترح بإسقاط الدعاوى الناشئة عن تنفيذ القرارين اعلاه .	نقد غطى القرارين جميع المبالغ المتاحة والشركات الحق باللجوء الى المحاكم في حالة عدم قناعتها.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
قطاع خاص	تطلب هذه الجهة توضيح وبيان للفقرة (أ-ب) من الجدول رقم (٢) المتعلقة بآلية تسديد المستحقات والخاصة بخصم الصكوك لدى المصارف الأهلية التي بدورها تقوم بخصمها لدى البنك المركزي لتوفير السيولة المالية اللازمة او استخدام السندات المالية المغطاة ؟	الموضوع مقترح ومعروض على وزارة المالية والبنك المركزي وسوف يتم اعلام اجراءاتهم في حالة صدورها.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
قطاع خاص	١- ماهي مدة السماح التي لاتقل عن (٢) سنة ؟ ٢- سعر الفائدة هل حسبها على البة الدفع الحكومي لنظام الفوائد او توفر السيولة ؟	- المشاريع الجديدة التي سوف تعتمد الدفع بالاجل تكون فترة السماح (٢) سنة بعد انجاز المشروع وفترة التسديد وبما لايقل عن (٣-٥) سنوات كحد ادنى، بالساط نصف سنوية وان تكون الفائدة مقطوعة ولاتزيد عن (٦%) عن الكلفة التخمينية. - للمشاريع المستمرة فيكون فترة التسديد (٣) سنوات بعد الانجاز بعد اضافة نسبة فائدة مقطوعة لاتزيد عن (١٠%) لكلفة الاصال المتفقية في العقد. اما المتحققات المقبول التي لايمكن تسديدها وفق فترات السداد المتفق عليها على حساب التوفير في المصارف الحكومية

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
قطاع خاص	نقترح هذه الجهة اعداد الية لتجميد خطابات الضمان لحين استكمال اجراءات تسوية المشاكل مع المقاولين والتي ستستغرق بعض الوقت ؟	نشيركم الي الفقرة (٥-أ) من قرار مجلس الوزراء المرقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ الجزء المتعلق بالمشاريع الاستثمارية والتي تشير الي المشاريع ذات نسب الانجاز المتدنية وغير ذات الاولوية يتم تسويتها وبعد الاتفاق مع الطرف الاني على الإنهاء ويتم معالجة محاور التعاقد كما مبين في الجدول رقم (١) وفي حالة عدم موافقة الطرف الثاني على التسوية يتم التعامل مع المشروع وفق (٥-ب) من القرار اعلاه

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة الصناعة/م دائرة التخطيط	هناك عقود موقعة لمشاريع مستمرة في عام (٢٠١٣ و٢٠١٤) لم يتم تمويلها ومقدم بها كفالة حسن الاداء ، في حالة فسخ العقد فسيطلب الطرف الثاني من العقد دفع مصاريف صرفت على هذه الكفالة ، لم ترد مثل هذه المعالجة ضمن الالية المقدمة ضمن القرار ٣٤٧ ،ماهي الالية للتعويضه عن هذه المصاريف ؟	نشيركم الى الفقرة (اولا/٢) والتي تنص على ان يتعهد المتعاقدين (الطرف الثاني) بعدم المطالبة باي مبالغ للتعويض عن فوات الربح المتوقع للفقرات المتعاقد عليها والتي لم تنفذ.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الإستفسار
وزارة الدفاع	فيما يخص انهاء العمل رضائيا للمشاريع الواقعة في مناطق غير خاضعة الى سيطرة الحكومة المركزية في الفقرة (أ) وتم الاشارة الى ان الفقرات او المواد المطروحة غير المصادق عليها كانت التوصية (يتم تأجيل النظر بها لحين تحرير الارامني) ،كيف ذلك وهل نقوم بتسوية العقد وانهاءه ام يبقى معلق لحين تحرير الارامني .	يتم حسم الموضوع وانهاء العقد بالنرامني للفقرات الموثقة والمصادق عليها والتريث بحسم اي فقرة او مادة غير مصادق عليها او تجميد العقد وفق ماورد بالقرار ٣٤٠ لسنة ٢٠١٥ .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
قطاع خاص	اذا كانت نسبة الانجاز المالي المصروف للمشروع (٣٠%) ونسبة الانجاز الفني (٦٠%) وهل ان رفع اسعار الفقرات وبما لايتجاوز (١٠%) يشمل الـ (٧٠%) المتبقي من الانجاز المالي ام ان رفع الفقرات يشمل الـ(٤٠%) المتبقي من الانجاز الفني علما ان المقاول قام بتقديم سلف شهرية ولم تصرف له ؟	تشمل الـ(٤٠%)اما الاستحقاقات السابقة فتصبح دين مقابل فائدة سنوية بمقدا مايتم منحه لحساب التوفير بالمصارف الحكومية وتدفع باسرع وقت عند توفر السيولة النقدية استنادا الى قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ الجزء المتعلق بالمشاريع الاستثمارية.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
قطاع خاص	١- كيف يتم احتساب أجور الحمايات (الحراسات) وهل يدرج هذا ضمن الخطة على سنة ٢٠١٥ ام ٢٠١٦ . ٢- في حالة انه تم صرف سلفة بحدود (٤٠%) من مستحقات المقاول هل يتم المباشرة بالعمل او الاستمرار بالتوقف لحين صرف كافة المستحقات ؟ ٣- المشاريع في المدن التي تم تحريرها من سيطرة عصابات داعش ، هل يتم زيادة كلفتها وحسب طلب المقاول ام لا وهل هناك ضوابط لذلك ؟	- في حال الانهاء بالتراضي يتم تأمين المبالغ من الموازنة الاستثمارية بالتنسيق مع وزارة التخطيط وحسب حجم المشروع. - في حالة التوقف وتجميد المشروع يستمر المقاول بحماية الموقع على ان يتم الاتفاق على مبالغ الحماية والتي تدفع له عند استئناف العمل. - تحسم وفق الاتفاق مع المقاول استنادا الى القرار ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥. - يتوجب عرضها بالتفصيل واستحصال الموافقات اللازمة بشانها.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة النقل / الشركة العامة لسكك الحديد	ماهو موقف التعهدات التي تقل مبالغها عن (١٠٠) مليون دينار والتي هي ضرورية لاكمال المشروع وهل يسري عليها موضوع الدفع بالاجل بسبب عدم وجود سيولة مالية ؟	حسب الاهمية والاولوية للمشروع يتم توفير التمويل لها من الموازنة او من خلال اجراء المناقلة

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
القطاع الخاص	ماهو البنك المعتمد لتسديد مبالغ الدفع بالاجل وكيف يتم التعامل معه؟	لايوجد بنك محدد معتمد للدفع بالاجل.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء / المشاريع الغازية	في حالة وجود مشروع مستمر من عام ٢٠١٢ يخص قطاع الكهرباء وهناك فقرة جديدة يستوجب البدء بها عام ٢٠١٦ ، هل هي من صلاحية الوزير المختص ام صلاحية وزير التخطيط ؟	استحصال موافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء / علية الازمة عن طريق وزارة التخطيط .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأى المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء / المشاريع الغازية	١- تنص الضوابط على عدم ابرام عقود بعد تاريخ ٢٠١٥/١٢/١٥ هل بالامكان تمديد الفترة لغاية ٢٠١٥/١٢/٣١ لغرض الاستفادة من التخصيصات السنوية للسنة الحالية ٢٠١٥ ؟ ٢- هل بالامكان استحصال موافقة مجلس الوزراء على توجيه (دعوة مباشرة) لكون اعلان المناقصات تأخذ متسع من الوقت لغرض الاستفادة من التخصيصات المالية لهذه السنة ٢٠١٥ ؟ ٣- هل بالامكان تنظيم (قيود يومية) خاصة بالمستحقات غير المدفوعة لغرض صرفها على السنة المالية ٢٠١٦ ولعدم تحميل العبأ المالي على تخصيصات السنة المالية ٢٠١٦ ؟	١- لا يجوز و ذلك لاغراض تدقيقية و رقابية تتعلق بعمل ديوان الرقابة المالية . ٢- لا يجوز و ذلك لعدم تحقق مبررات اللجوء الى اسلوب الدعوة المباشرة. ٣- السؤال غير مفهوم .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة النقل / دائرة التخطيط والمتابعة	١- هناك مشاريع ذات اولوية لم تدرج ضمن الموازنات وهناك عروض من شركات اجنبية لتمويلها وتنفيذها بالاجل هل بالامكان ادخالها ضمن معالجات القرارين (٣٤٠ و٣٤٧) وتنفيذها ؟ ٢- في حالة عدم امكانية المقاول التمويل ، كيف باستطاعة رب العمل الحصول على ممول وهل تتم بطريقة الاعلان عن ممولين ام ان هناك الية اخرى ؟	١- يتوجب عرضها على وزارة التخطيط / الجهات القطاعية ٢- المشاريع المستمرة ابتداءاً يتم التفاوض من المقاول للتمويل بشكل شخصي او التعامل مع ممول من قبله... وان القرار لم يعط صلاحية لصاحب العمل باستقدام ممول وان هذه الصلاحية تحتاج الى موافقات من اصحاب القرار واذا حصل صاحب العمل على عروض تمويل بامكانه عرضها على وزارتي التخطيط والمالية لعرض حسم الموضوع.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
القطاع الخاص	ما تم طرحه في قرار (٣٤٧) هو للمشاريع المتعثرة قيد التنفيذ وللمشاريع الجديدة الا ان هنالك مشاريع متعثرة مدرجة في الخطة منذ عام (٢٠١٣) وتم ايقاف التعاقدات عليها خلال عام ٢٠١٤ و٢٠١٥ وهي مشاريع مهمة وذات اولوية اولى لم يتم التطرق اليها في القرار ؟	إن القرارات متعلقة بالمشاريع المدرجة في جداول الموازنة لسنة ٢٠١٥ فإذا كانت المشاريع ضمن الأولوية الأولى التي حددتها وزارة التخطيط بامكان الجهات استخدام عطاءات ولايوجد غطاء قانوني لاصدار احالة او توقيع عقود سابقة تم ايقافها حيث صدر توجيهات ضمن تعليمات الموازنة حول امكانية جهات التعاقد استقدام العطاءات وفتحها وتحليلها دون اصدار كتاب احالة لحين معرفة الموقف المالي.

الجهة صاحبة الإستفسار	مضمون الإستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الموارد المائية / مركز الدراسات والتصاميم الهندسية	ماذا يخصوص العقود الاستشارية التي تم احالتها وتوقيع العقود ٢٠١٣ وتعذر فتح الاعتماد بسبب عدم اقرار الموازنة في عام ٢٠١٤ وعدم توفر السيولة في عام ٢٠١٥ لغرض المباشرة . ١- الاستشاري لايوافق على الغاء العقد وانما يطلب ايقافه . ٢- يطلب المباشرة بعد التحسن الظرف المالي بشرط اعادة تسعير فقرات العمل وفق متطلبات العمل ، هل يجوز ذلك ؟ ٣- لايمكن اعتبارها مشاريع جديدة لكونها معدلة وبموجب توجيهات وزارة التخطيط لم يتم ادراجها ضمن موازنة ٢٠١٦ ؟	- من حقه عدم التنازل عن فرصته ومطالبنا العمل تم توقيع عقده فيتوجب ادراجه بالموازنة وبالامكان اعطاؤه الاولوية استنادا الى ماجاء بالقرار ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ بما يخص العقود الاستشارية. - في حالة تجميد العقد عند الاستئناف يصار الى اعادة التسعير وتكون قابلة للزيادة والنقصان. - يكتب بالتفاصيل لكل حالة ليتسنى لنا مفاتحة الجهة القطاعية للوقوف على اسباب عدم ادراج المشروع... ويتوجب توضيح مفهوم فتح الاعتماد خاصة وان العقد هو عقد استشاري.

الجهة صاحبة الإستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
القطاع الخاص	مشروع وصلت نسبة انجازه الى (٦٥%) وتم سحب العمل من الشركة لكونها متلكئة علما ان المشروع قيد الاعلان حاليا هل يمكن تنفيذ هذا المشروع بالدفع بالاجل على حساب الناكل وكيف تكون الالية اذا تم العمل بالدفع بالاجل ؟	يوجب الرجوع الى وزارة التخطيط لدراسة الموضوع حيث منحت الوزارة صلاحية الاعلان من عدمه.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة المشاريع والاعمار	حول الرصيد المالي لباب وزارة العمل والاقسام التابعة لها لعلما لايمكن مناقلة اي رصيد من قسم الى اخر وهو من ضمن الباب الواحد اي الوزارة وأقصد بالرصيد هو المبلغ المرسل من قبل وزارة المالية والمتوفر في البنك لقسم ضمن الباب وتم مفاتحة وزارة المالية لغرض مناقلة رصيد نقدي من قسم الى اخر وتم اجابتنا بأن دائرة المحاسبة لا علاقة لها بالموضوع ، علما بأن مشاريع قسم معين في الباب متوقفة ويوجد لديها رصيد مالي ومشاريع قسم اخر ضمن الباب مستمرة ومنجزة ولايوجد رصيد بالدائرة لغرض اعفاء السلف للمقاول لهذه السنة ؟	يتطلب مفاتحة وزارة المالية باعتبارها الجهة ذات الاختصاص .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الاعمار والاسكان والبلديات	١- عند تثبيت واقع حال المشاريع ماذا يشأل المواد المطروحة والتي قد تكون تالفة او قابلة للتلف من الافضل رفعها من قبل الشركة وعدم احتسابها ضمن اعمال الزراعة ؟ ٢- كيفية معرفة المشاريع المتذبة بسبب انجازها يرجى تحديد النسب كي تكون واضحة ؟ ٣- الجهات الرقابية تطالب بوضع سقف زمني للتوقفات في المشاريع (المعقدة) ؟ ٤- القرار (٣٤٧) نص على اعطاء توقف تام بينما توجد لدينا مشاريع فيها اعتمادات مستندية مفتوحة لدى الـ (tpi) فهل يتم تغيير التوقف التام الى جزئي والابعاز للشركات بالاستمرار بالتجهيز من عدمه ؟ ٥- بالنسبة لمستحقات الشركات التي تحسب لها فائدة سنوية من اي تاريخ تحتسب؟	١- اذا ارادت الشركة رفعها و لم تكن دائنة للدائرة فيمكن ذلك و بخلافه يمكن استخدامها في مشاريع اخرى في حالة انهاء المقاولة . ٢- الموضوع يتطلب تحديد الاهمية النسبية و قد تم تحديده من قبل وزارتنا ضمن الاولويات . ٣- يمكن تحديد مدة قابلة للتمديد في حالة عدم زوال الاسباب. ٤- ممكن ان يكون التوقف جزئي . ٥- تحتسب من اليوم (٣٠) من المصادقة على السلفة.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الإستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء	١- اسلوب الدفع الجديد هل يجب ان يعرض على وزارة التخطيط والمالية قبل توقيع العقد ؟ ٢- هل يتم التعامل مع عقود وزارة الصناعة بنفس هذه التعليمات ؟ ٣- دفع رواتب العقود العاملين على المشاريع الاستثمارية ؟	١- يعرض على اللجنة المشكلة من وزارة التخطيط و المالية للمصادقة عليه و استحصال موافقة مجلس الوزراء قبل التعاقد . ٢- نعم . ٣- لا يمكن دفع اجورهم من المشاريع الاستثمارية و ان وزارتنا اشرت مخالفتها لهذا الاجراء وفق التعليمات طالما ان المشاريع متوقفة

الجهة صاحبة الإستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الإستفسار
وزارة الموارد المائية	س/ اذا كان العقد هو تجهيز طوافم ضخ عمودية ومن ضمن شروط الدفع يوجد (٥%) تعتمد على نصب وتشغيل تلك الطوافم وبسبب عدم توفر السيولة لم نتمكن من الاعلان عن النصب والتشغيل . هل بالامكان تسوية العقد وباي طريقة س/ اذا كانت مشاريع كانت متلكئة قبل الاحداث وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وعليها اجراءات سحب العمل قبل ان القرار ٣٤٧ ينطبق عليها اي بالتسوية .	١- يتم اكمال عقد التجهيز و صرف المستحقات للمواد المجهزة و يتم التعامل مع باقي الفقرات وفق ما جاء في القرار رقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ . ٢- بانتظار موافقة مجلس الوزراء على توصية (تخويل وزارة التخطيط و جهات التعاقد الصلاحية التقديرية بالبت بأعادة الاعلان للمشاريع التي سحب العمل منها و ان تكون الاولوية للمشاريع ذات الاهمية القصوى اما باقي المشاريع فيتم البت باجراءات اعادة الاعلان عنها و صرف النظر عن موضوع فرق البدلين) .

الجهة صاحبة الإستفسار	مضمون الإستفسار	الرأي المقترح حول الإستفسار
وزارة الموارد المائية	هل ممكن ان تكون الضمانة النهائية عن طريق فتح اعتماد مستندي موجل الدفع لمدة ثلاثة سنوات أو ضمن سنوات عن طريق TP او احد البنوك العراقية المعتمدة	تفتتح وزارة المالية و البنك المركزي العراقي بهذا الشأن باعتبارها الجهة ذات العلاقة (علماً ان السؤال غير دقيق ويتطلب طرح الموضوع بالتفصيل).

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الإستفسار	الرأي المقترح حول الإستفسار
محافظة الديوانية	الفقرة (ه / أ) .. كيف يتم تحديد نسب الانجاز المتدنية والمرتفعة اي هناك معيار قانوني او فني لاحتساب الانجاز ...	تم تحديد الاولويات من قبل وزارتنا في ضوء اهمية المشروع ونسب التقييم والقرارات مدار البحث تنفذ للمشاريع التي تم تحديدها ضمن الاولوية الاولى من قبل وزارتنا.

الجهة صاحبة الإستفسار	مضمون الإستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء / توزيع كهرباء الرصافة	س/ قرار ٣٠ أوجب بإيقاف كافة العقود الاستثمارية ماعدا التي لها مساس بالمواطن (مشاريع الكهرباء) الا بعد استحصال موافقة مجلس الازمة. س/ هل ممكن توقيع العقود في الوقت الحاضر في حالة توفر السيولة او بالدفع بالاجل (قرار ٣٤٧).	- يتوجب استحصال موافقة مجلس الازمة استنادا الى توصيات لجنة الامر الديواني ٣٠. - يتوجب عرض التفاصيل لكل عقد واستحصال الموافقات عليه من وزارتي التخطيط والمالية بما يخص الدفع بالأجل.

الجهة صاحبة الإستفسار	مضمون الإستفسار	الرأي المقترح حول الإستفسار
قطاع خاص	هل يتم اعداد خطة عام ٢٠١٦ متضمنة المشاريع ذات الاولوية بالنسبة للمحافظة والتي لايستطيع الطرف الثاني تحويلها والمحافظة غير راغبة بايقافها و تسويتها بالتراضي وغير قابلة بان تحول الى مشاريع استثماري هذا اولا ويقاف لها المشاريع الاستراتيجية الجديدة المقترح تحويلها بالاجل .	القرار يعود الى الحكومة المركزية

الجهة صاحبة الإستفسار	مضمون الإستفسار	الرأي المقترح حول الإستفسار
قطاع خاص	تم ايقاف العمل في المقاولات بسبب عدم توفر السيولة النقدية والتوقف اكثر من ٩٠ يوم واستنادا الى ذلك فهل يستحق المقاول اي تعويض عن مدة التوقف . وعن السلف المتوقفة لغايته.	يستحق المقاول المصاريف استنادا الى الفقرة (١) من المادة (٤١) من شروط المقاولة لاعمال الهندسة المدنية ، اما السلف غير المصروفة واستنادا الى قرار مجلس الوزراء ٣٤١ لسنة ٢٠١٥ المتعلق بالمشاريع المتعثرة فان إستحقاقات المقاول تعتبر دين مقابل نسبة فائدة تساوي الفائدة الممنوحة على حساب التوفير للمصارف الحكومية

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الإستفسار
وزارة الصحة	مشاريع الدفع بالآجل الجديدة شملت المشاريع الخدمية والإنتاجية ومن ضمنها المستشفيات فهل تشمل الخدمية الاخرى لوزارة الصحة مثل المراكز التخصصية أو منظومات الصرف الصحي للمستشفيات وغيرها من مراكز إسعاف وصحية	ان الآلية تشمل المشاريع التي تقع ضمن الاولوية الاولى و التي حددتها وزارتنا و بعد التفاوض مع وزارتكم حسب اهميتها و نسب انجازها و بذلك يدخل ضمن هذه الآلية اي مشروع تم استحصال موافقة وزارة التخطيط عليه و اللجنة المختصة لتحديد المشاريع التي تمول حسب آلية الدفع بالآجل.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء	ما هو مصير العاملين بموجب عقود على المشاريع الاستثمارية التي يرفض المقاول ايجاد طرف ثالث لحسم وتسوية المشروع	لا يمكن دفع اجورهم من المشاريع الاستثمارية و ان وزارتنا اثبت مخالفتها لهذا الاجراء وفق التعليمات طالما المشروع متوقف.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
قطاع خاص	مشروع منجز مستلم استلام اولي وثبت في محضر الاستلام الاولي نواقص وخلال فترة الصيانة ظهرت ملاحظات غير جوهرية ولا يستطيع المقاول تنفيذها واعتذر عن اكمال النواقص بسبب السيولة النقدية هل يتم الاستلام النهائي وخصم المبالغ واطلاق خطاب الضمان ام نبقي لحين اكمال النواقص على حساب المقاول ثم يتم الاستلام النهائي	توجد الية واضحة ضمن الشروط العامة للمقاولات تحدد وجوب قيام المقاول باجراءات التصليحات وفي حالة اعتذاره يتم التنفيذ على حسابه من قبل صاحب العمل وبعد الانجاز يتم اصدار شهادة القبول النهائي وتصفية المشروع .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
قطاع خاص	في حالة انهاء العقد بالتراضي (التسوية) يتم دفع ٧٥% من الموارد الاستيرادية للمقاول عند التجهيز. السؤال: ماهو مصير نسبة الـ ٢٥% والتي توزع (١٥% نصب وتركيب) (٥%) استلام اولي) (٥%) استلام نهائي)	أن مبالغ العقود الإستيرادية التي تم فتح إعتماد مستندي لها (TPI) قد سددت بالكامل أي أن تخصيصاتها موجودة لدى المصرف لذا يتم إكمال التجهيز و حسب الفترات المتفق عليها في العقد ، هذا بالنسبة للمناطق الآمنة. اما بالنسبة للمناطق التي تقع خارج سيطرة الحكومة الاتحادية يتوجب على المتعاقد تقديم كافة المتطلبات الخاصة بالسلع الاستيرادية طبقا للعقد و تسليمها الى جهة التعاقد وفقا للمكان الذي تحدده هذه الجهة محافظا على المال العام على ان تكون بصورة كاملة و مهيئة للاستخدام و مطابقة للمواصفات المنصوص عليها في شروط المناقصة و العقد و يتم استلامها بشكل اصولي و تمدد لها فترة الضمان طبقا لنصوص شروط المقاولة و العقد مع مراعاة اصدار اوامر غيار بفروقات اسعار نقل البضاعة الناتجة عن تغيير موقع التسليم ان وجدت وفق الصلاحيات الخاصة برئيس جهة التعاقد و المنصوص عليها في التشريعات النافذة . - ان النسب المطروحة والمتمثلة ١٥% خاصة بالنصب والتركيب والاستلام الاولي والنهائي وطالما ان هذه الفعاليات لم يتم بها المقاول ، فلا يستحق شيء على ذلك.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة البلديات	المشاريع التي تقع ضمن سيطرة السلطة المركزية. ١- تعسيركيفية منح توقف تام في المشاريع التي فيها جانبين تنفيذ المشاريع الاستيرادية والاعمال المدنية حيث ان الاستيرادية تكون مستمرة التجهيز ومبلغها محجوز في TPI في حين ان الاعمال المدنية من الموازنة . فهل يتم توقف تام ام توقف جزئي فقط يخص الاعمال المدنية . ٢- مدة ٣٠ يوم ابتداءا من تاريخ استلام تقرير السلفة المصادق عليه من المصادق أ-المهندس المقيم ب-المدير العام ج-الوزير قرار ٣٤٧ الفقرة اولا/أ أ-في حالة عدم تمويل وزارة المالية مبالغ الحماية والحراسات ماهو البديل ب-كيفية تامين حراسات المشاريع والمحاري او الماء خاصة الشبكات التي تحت التنفيذ كونها ممتدة على مسافات واسعة.	١- يتم التوقف توقفا جزئيا و للاعمال التنفيذية فقط اما بالنسبة للفقرات الاستيرادية تكون مستمرة التجهيز كون مبالغها محجوزة في الـ(TPI). ٢- المهندس المقيم استنادا الى المادة (٦٢) من الشروط العامة للمقاولات لاعمال الهندسة المدنية . ٣- أ- من المصلحة العامة توفير التمويل لمبالغ الحراسة والحماية ويتوجب ادراجه ضمن نفس المشروع. ب- شأن داخلي لوزارتكم.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
ديوان محافظة بابل	١- هل بالامكان تنفيذ الآلية بموجب القرار (٣٤٧) بالنسبة للمشاريع المستمرة من خلال لجان تشكل لهذا الغرض تعمل بموجب الآلية وتعمل على اعداد استمارات تعد لهذا الغرض بالاضافة الى أخذ التعهدات وارفاق ذريعة واقع الحال مع اولويات المشروع .ومن رفع توصيات اللجنة الى اللجنة المركزية لغرض المصادقة عليها متضمنة هذه التوجيهات الآنية التي سوف يتم التعامل مع المشروع بموجبها . وبهذا سوف يكون لكل مشروع معد له استمارة . وهذا الاجراء مشابه لاعمال التحليل ولكن بصورة عكسية الغرض هو ايقاف المشروع او ايجاد الية له. ٢- هل بالامكان الغاء خطاب الضمان مباشرة من الان ام يتم بعد رفع اللجنة اعلاه توصياتها. ٣- يرجى تحديد النسبة للمشاريع ذات النسبة المتدنية ليتسنى لنا العمل بموجب هذه النسبة.	١- نعم لا مانع من تشكيل لجان داخل تشكيل العقود تتولى متابعة الية تنفيذ القرار اعلاه . ٢- اشار القرار اعلاه الى ان يتم الغاء خطاب الضمان فور الاغلاق و التسوية . ٣- يتم تحديد المشاريع ذات نسب الانجاز المتدنية بالتنسيق مع وزارة التخطيط / الدوائر القطاعية من خلال اللجنة المعنية بتحديد اولوية المشروع من عدمه .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء / المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية / الفرات الاوسط	اعلاما عن الية اعلان المناقصات والتعاقد لغرض تجهيز مواد استيرادية بالدفع الاجل	نشير الى الفقرة (٧) من محضر الاجتماع المرافق لكتاب وزارة المالية المرقم ٢٥٣٩ في ٢٠١٥/٩/٣ والمعمم بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ والذي حددت المجالات المشمولة بالدفع الاجل علما ان قطاع الكهرباء غير وارد ضمنها.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء / المديرية العامة لنقل الطاقة الكهربائية / الفرات الاوسط	اعلامنا عن الية اعلان المناقصات والتعاقد لغرض تجهيز مواد استيرادية بالدفع الاجل	يعرض على اللجنة المحلية بـ (الية الدفع بالاجل) من وزارتي التخطيط و المالية .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الثقافة	كيفية التعامل مع المشاريع التي صدرت عنها قرارات لسحب العمل .	مصادقة مجلس الوزراء على توصية لجنة الشؤون الاقتصادية و الخاصة بالمشاريع المسحوب العمل منها والمعطوفة على مكتب وزارة التخطيط بهذا الشأن.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة الانبار	المشاريع التي تقع خارج سيطرة السلطة المركزية والتي لايمكن الوصول اليها من قبل اللجان للكشف عليها هل تعتبر السلفة المدفوعة من قبل المهندس المقيم والتي لايمكن تدقيقها من قبل اللجان ميدانيا (سلفة مصادقة) ام غير مصادقة والتي تم الاشارة اليها بالفقرة ثانيا من قرار مجلس الوزراء ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ .	اشارت الفقرة (أ) من البند اولا من كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان ذي العدد ش.ل/أ/٣٠/١٥/١٥٩٢٦ في ٢٠١٥/٥/١٢ الى ان المشاريع المنجزة و المستلمة استلاما اوليا فيتم اعتماد محضر الاستلام الاولي فأن كان المحضر يتضمن وجود نواقص فيتم تقييمها ماليا و استقطاع قيمتها المالية كايرادات للدولة و اطلاق باقي مستحقات الشركات و المقاولين من اصلات الصيانة و امانات حسن التنفيذ .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الإستفسار	الرأي المقترح حول الإستفسار
قطاع خاص	١-هل يجوز ايضاح آلية الدفع بالاجل للمشاريع المستمرة حسب الآتي ١-في حالة تسوية رضائية وبعد امتناع المقاول عن الدفع بالاجل وماذا عن تلكؤ المقاول اصلاً في حال كانت المدة الأصلية عالية ودخل غرامات تأخيرية ٢-جرجى توضيح مدة العمل التي يتم تحديدها في اكمال العمل وماذا لو تاخر في الالتزام . ٣-هل الصلاحية ١٠% هي تخص الكلفة التخمينية لإكمال العمل.	١- في حالة التسوية الرضائية و انهاء العقد يتم التعامل معه وفق الفقرة (٥- أ) / اولا مع استقطاع مبلغ الغرامات التأخيرية في حال عدم سحب العمل منه. ٢- يتم الاتفاق على المدد بموجب ملحق عقد ويتم تحديد غرامات تأخيرية. ٣- تحسب فائدة لاتزيد عن ١٠% لكافة الفقرات غير المنفذة وحسب اسعار العقد.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الشباب و الرياضة	س/ اذا ابدى المقال رفضه للتسوية او الانهاء او عدم القابلية على الحصول على ممول او عرض كاستثمار : فما الطريقة للتعامل مع هذه القضية . س/ هناك اعتمادات مستندية غير قابلة للنقض للمشاريع الاستراتيجية ومغطاة ماليا فكيف يتم التعامل مع كل حالات قرار ٣٤٧ . س/ ماهية رؤية وزارة التخطيط لموازنة ٢٠١٦ للمشاريع التي نسبها عالية واكثر من ٩٠% هل بالامكان تحويلها مركزيا . س/ المشاريع ذات النسب المتدنية اذا ابدا المقاول رغبة في التحويل (دفع بالاجل) ويتم موافقة الطرف الاول هل ممكن ان يستمر	- في حالة عدم موافقة الطرف الثاني على التسوية يتم التعامل مع المشروع وفق الفقرة (اولاً /٥- ب) من قرار رقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ . - نشيركم الى ما ورد بخصوص العقود الاستيرادية في كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون اللجان ذي العدد ش ل/٣٠/١٥/١٥٩٢٦ في ١٢/٥/٢٠١٥ . - يتم تخصيص المبالغ لها ضمن الموازنة الاستثمارية ان امكن او تنفيذ ماجاء بالفقرة (اولاً/٦) من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ . - المشاريع ذات نسب الانجاز المتدنية يتم التعامل معها وفق الفقرة (اولاً/٥- أ) و في حالة عدم موافقة الطرف الثاني على التسوية يتم التعامل مع المشروع وفق الفقرة (٥-ب) من القرار اعلاه .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الاعمار و الاسكان / دائرة الاسكان	هل بالأمكان وفق قرار ٣٤٧ احتساب الامانات في مستحقات المقاول عند الاتفاق على التسوية او التوقف ومن ثم الاستمرار	يتم التعامل مع خطابات الضمان وفق الآتي : ١- في حالة الاتفاق و التسوية : يتم العلاوه و ارجاعه للطرف الثاني فور الاتفاق و التسوية. ٢- في حالة ايقاف المشروع و المباشرة به بعد تحسن الوضع المالي يتم استرجاع خطاب الضمان مع اخذ تعهد خطي من المقاول مصدق من كاتب العدل بتضمن اعادة تغطية المشروع بخطاب ضمان عند استئناف العمل بعد التوقف و لكامل المشروع (الاعمال السابقة و الاعمال الجديدة المتفق عليها) .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
مديرية تخطيط كربلاء	بالنسبة للمشاريع مع المستمرة المشمولة بالية الدفع بالاجل بشترط ان تزيد نسبة انجازها عن ٥٠%. س/ هل نسبة الانجاز هذه نسبة مالية مصروفة او نسبة انجاز فعلي لان كثيرا من المشاريع تقل نسبة الانجاز المالي لها عن الانجاز الفعلي.	هذه الفقرة غير مفعلة ضمن الية التفاوض وانها تخص موازنة عام ٢٠١٦/ وحالياً يتم اعتماد الاولويات التي حددتها وزارتنا بالتنسيق مع الجهات المنفذة اعتماداص على الاهمية ونسبة الانجاز.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
مديرية تخطيط كربلاء	س/ هناك معايير دولية تعتمدها الجهات الممولة الاجنبية ومصارف تختلف من دولة الى اخرى. هل تم الاخذ بنظر الاعتبار هذه المعايير، منها (الحساب الفائدة ، مدة المشاريع) الضمانات وغيرها	من اختصاص وزارة المالية و البنك المركزي العراقي.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
قطاع خاص	من خلال التحرك على المصارف الاجنبية الممولة للدفع بالاجل تطلب ضمان بفتح L.C بالاجل عن طريق مصرف TPIارجو التوضيح	مفاتحة وزارة المالية و البنك المركزي العراقي.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الموارد المائية	س/ ما مصير المشاريع التي تم سحبها من المقاولين قبل وصول الآلية الجديدة . س/ ما مصير المشاريع التي تم سحبها حاليا قيد الأجالة	بالانتظار مصادقة مجلس الوزراء على توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية الخاصة بالمشاريع المسحوب العمل منها والمعطوف على كتاب وزارة التخطيط بهذا الشأن.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الإستفسار	الراى المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء	- الفقرة (٧) من محضر اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية لم تشير الى نشاط وزارة الكهرباء . - مشاريع الاستثمار التي قد تنتهي خلال السنة القادمة وتستحق عليها مبالغ مثل شراء الطاقة الكهربائية كيف يتم معالجتها مع عدم توفر التخصيص.	مفاتحة خلية الازمة من خلال وزارة التخطيط اذا كان المشروع على الموازنة الاستثمارية وزارة المالية اذا كان العمل على الموازنة الجارية.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء/ المديرية العامة لتوزيع كهرباء الفرات الاوسط	١. بالنسبة للمشاريع التي فيها اعتماد مستندي (عملة اجنبية) وهذه المشاريع متلكئة (نسب انجازها متدنية) كيف يتم التعامل معها. ٢. توجد مشاريع نسب انجازها بين (٦٠%-٧٠%) اي دون الـ ٩٠% والامكانية المالية للشركة المتعاقدة معها ضعيفة اي لا يمكنها تحويل المشروع وهذه المشاريع مهمة بكيف يتم التعامل معها ،علما ان هذه المشاريع بالعملة المحلية او بالعملة الصعبة. ٣. تم اعطاء سلفة تشغيلية لاحدى شركات القطاع العام الحكومي والشركة متلكئة . كيف يتم استيراد المبالغ التي بذمة الشركة اذا تم الاتفاق على انهاء المشروع ، ونود ان نشير الى ان شركات القطاع العام لا تقدم خطاب ضمان. ٤. في حال انهاء بعض المشاريع ، هل يمكن ان يتم اكمال المشروع باسلوب التنفيذ المباشر.	١. ان مبالغ العقود الاستيرادية تكون عادة قد حولت بكاملها لفتح الاعتماد المستندي اي يجب الاستمرار في التجهيز لاكمال العقد مع السير باجراءات ادراج الشركة في قائمة الشركات المتلكئة . ٢. وفق الفقرة (أولاً/ ٥- ب) من قرار رقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ الجزء الخاص بالمشاريع المستمرة. ٣. استكمال العمل و لغاية نسبة انجاز بما يعطي السلفة التشغيلية مع السير باجراءات ادراج الشركة ضمن الشركات المتلكئة . ٤. الموضوع يتعلق بالاهمية والاولوية للمشاريع وتوفر التخصيص المالي ولاتؤيد استخدام اسلوب التنفيذ المباشر الا اذا توفرت مستلزمات التنفيذ بهذا الاسلوب.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
ديوان محافظة بابل .	١- هل بالامكان تنفيذ الالية بموجب القرار (٣٤٧) بالنسبة للمشاريع المتعثرة من خلال لجان تشكل لهذا الغرض تعمل بموجب الالية وتعمل على اعداد استمارات تعد لهذا الغرض بالاضافة الى أخذ التعهدات وارفاق دراسة واقع الحال مع اولويات المشروع و ثم رفع توصيات اللجنة الى اللجنة المركزية لعرض المصادقة عليها متضمنة هذه التوجهات التي سوف يتم التعامل مع المشروع بموجبها . وبهذا سوف يكون كل مشروع معد له استمارة . وهذا الاجراء مشابة لاعمال التحليل ولكل بصورة عكسية الغرض هو ايقاف المشروع او ايجاد الية له. ٢- هل بالامكان الغاء خطاب الضمان مباشرة من الآن ام يتم بعد رفع اللجنة اعلاه توصياتها. ٣- يرجى تحديد النسبة للمشاريع ذات النسبة المتدنية لينسنى لنا العمل بموجب هذه النسبة.	١- نعم لا مانع من تشكيل لجان داخل تشكيل العقود تتولى متابعة الية تنفيذ القرار اعلاه . ٢- اشار القرار اعلاه الى ان يتم الغاؤه فور الانفاق و التسوية . ٣- يتم تحديد المشاريع ذات نسب الانجاز المتدنية بالتنسيق مع وزارة التخطيط/ دائرة تخطيط القطاعات من خلال اللجنة المعنية بتحديد اولوية المشروع من عدمه.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الإستفسار
شركة (PWT) الالمانية	١- ان نسبة الفائدة المعروضة خلال مدة (٣ او ٥ سنوات) هي نسبة متدنية وغير مغرية لجهة التمويل . ٢-هل هناك الية اكثر مرونة للتفاوض مع الشركات الاجنبية المنفذة للمشاريع الاستيراتيجية والتي بقيمة ١٠٠ مليون دولار فما فوق تكون للشركة الاجنبية التزامات مع شركات اجنبية اخرى . ٣-هل هناك ضوابط خاصة لمشاريع ماء الشرب وهل يمكن اعطاء تلك المشاريع الاولوية.	١- قرار خاص بالحكومة العراقية. ٢- الاشارة تعود الى جهة التعاقد للتفاوض حول المشاريع التي يتم تمويلها من جهة اخرى. ٣- اشارة الفقرة (٧) من محضر الاجتماع المرافق لكتاب وزارة المالية المرقم ٢٥٣٩ في ٢٠١٥/٩/٣ والمقر من قبل مجلس الوزراء بقراره المرقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ بشمول عدد من المشاريع بنظام الدفع بالاجل (الماء، المجاري،المستشفيات، الطرق والجسور، استصلاح الاراضي الزراعية والموارد المائية) .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة النقل/ قسم العقود.	١.تحديد مدة زمنية من تاريخ تقديم المقاول للسلفة الى تاريخ المصادقة من رئيس جهة التعاقد لكي لا تكون لجنة الاشراف هي صاحبة القرار وقد يكون قرارها يفتقر الى الشفافية. ٢.تحديد مدة زمنية لالغاء خطاب ضمان حسن التنفيذ من تاريخ تقديم الطلب من المقاول ولحين تأييده من لجنة الاشراف	١- نصت الفقرة (اولا/١) من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ المعدم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون مجلس الوزراء ذي العدد (ش.ز/١٠/١/اعمام /٣١٧١١) في ٢٠١٥/١٠/٧ على الاتي (تمنح مدة توقف تام لجميع العقود تبدا بعد اليوم الثلاثين ابتداءا من تاريخ استلام تقرير السلفة المصادقة عليه والمتعذر دفع مبالغها) . اضافة الى ذلك نشيركم الى المادة (٦٢/ب/١) من الشروط العامة لاعمال الهندسة المدنية المتضمنه (يجب ان تشتمل جميع الدفعات على نوعية العمل والاسعار المثبتة في جدول الكميات السعر وعلى المهندس المصادقة على السلفة المستحقة للمقاول بموجب المقاولة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ استلام تقرير السلفة من قبل ممثل المهندس) . ٢.بامكان المهندس المقيم للمشروع البت بالموضوع وبشكل تحريري يشير الى انجاز الفقرات المراد تسويتها وبشكل مرضي وضمن المواصفات الفنية المتعاقد عليها وان الاعمال المنجزة اكثر من المبالغ المستلمة والمقاول لديه استحقاقات.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء / مديرية انتاج الطاقة الكهربائية	شركة ايطالية متعاقدة معنا لتجهيز ونصب وتشغيل اجهزة وتم ايداعها بالمخازن وتم اطلاق مبالغ بما يعادل ٧٥% من ضمنها ١٠% الدفعة المقدمة مقابل خطاب الضمان الان طلبت الشركة الايطالية تسوية العقد وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٢٤) مع اطلاق نسبة تضاف الى ٧٥% من مبلغ نصب مع تعويضها عن الاضرار التي تكبدتها الشركة عن اجور النقل والخزن وتحويل السقد الحدودي نرجى تحديد الموقف القانوني الصحيح	نرجى افادتنا بالاوليات المتضمنة تفاصيل الموضوع ليتسنى لنا دراستها واتخاذ اللازم بصددها. لكن مسالة الطلبات المقدمة من قبل الشركة والمتضمنة تعويضها عن الاضرار التي تكبدتها بسبب تغيير(النقل والخزن وتحويل السقد الحدودي) اذا كانت ضمن العقد فطالما كان ذلك التغيير بناء على طلب او توجيهاتكم فيحق له المطالبة بذلك ويصدر له ملحق عقد بذلك، علما ان جهات التعاقد لا تتحمل عن دفع اي مبالغ للتعويض الشركات عما فاتها من الربح المتوقع للفقرات المتعاقد عليها والتي لم تنفذ استنادا الى الفقرة (اولا/٢) من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون مجلس الوزراء بالعدد (ش.ز/١/١٠/اعمم/٣١٧١١) في ٢٠١٥/١٠/٧

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الموارد المائية / قسم العقود	لدينا مشروع جسر وفيه مواد مطروحة قام تشكيل لجنة ذرعة واقع حال للاعمال المنجزة والمواد المطروحة وبالتالي تم اضافة مبالغ المواد المطروحة فاصبحت نسبة الانجاز المالي اعلى من نسبة الانجاز الفعلي فهل يسمح ذلك.	نود احاطتكم علماً بان التسمية الصحيحة هي استحقاق مالي وليس انجاز مالي ،علما يجوز ان تكون نسبة الاستحقاق المالي اعلى من نسبة الانجاز الفعلي.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الإستفسار	الراي المقترح حول الإستفسار
وزارة الموارد المالية / قسم العقود	لدينا سلف للمقاولين غير مدفوعة لحد الان وبموجب الالية المالية ندفع لهم فوائد سنوية حسب نسب التوفير المتعارف عليها بالمصارف يرجى بيان الراي بتاريخ احتساب الفائدة هل تحتسب الفائدة من تاريخ ترويج السلفة من دائرة المهندس المقيم ام تاريخ اخر.	تحتسب من تاريخ تأدية الاستحقاق.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الإستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء / قسم العقود	١- كيف يتم التعامل مع الدفع بالاجل بخصوص عقد تجهيز لعام ٢٠١٦.	- نشير الى الفقرة (٧) من محضر الاجتماع المرافق لكتاب وزارة المالية المرقم ٢٥٣٩ في ٢٠١٥/٩/٣ والمعمم بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ والذي حددت المجالات المشمولة بالدفع الاجل علماً ان قطاع الكهرباء غير وارد ضمنها.
	٢- وضع ضوابط واضحة وشاملة لموضوع الدفع بالاجل معززاً بالامثلة وتوزع على كافة المديريات والمحافظات والوزارات للعمل بموجبها.	- الضوابط وردت واضحة بالامر ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ ون الالية تخضع للتفاوض وفي كل الاحوال ترفع للوزارات القطاعية (وزارتي التخطيط والمالية) لدراسة وحسم الموضوع.
	٣- هل بالامكان تطبيق اجراءات الدفع بالاجل في اسلوب التنفيذ المباشر او التنفيذ امانة	- لايمكن ذلك.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة الموارد المائية / قسم العقود	- ماهي شروط الاعلان عن سمسارين. - هل هنالك معايير ترجيح للسمسارين	- لا توجد شروط خاصة بالاعلان عن سمسارين اضافة الى ذلك لا توجد معايير ترجيح للسمسارين وفي حالة وجود سمسار يتم تدقيق الموضوع من قبل لجنة عليا تشكل برئاسة وزارة المالية وعضوية وزارة التخطيط وبمشاركة الجهات المنفذة عند الحاجة لاقرار المشروع ومتابعة تنفيذ القرض وتعرض هذه المشاريع على اللجنة العليا الخاصة بتنفيذ مشاريع الدفع بالآجل لاقرارها ورفعها الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها.
	هل يجوز للممول ان يفرض شروطه على جهات التعاقد كان يشترط بشغل كوادر للتنفيذ او مكاتن او معدات.	- ان الممول ليس له علاقة بالاعمال التنفيذية وكذلك لا علاقة له بجهة التعاقد وانما التواصل يتم عن طريق المقاول وفي حالة رغبة المقاول اظهار الممول في العقد فيتم اصدار ملحق عقد بذلك حيث ان القرار ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ لم يعط صلاحية لصاحب العمل على استخدام ممول.
	هل يجوز للممول بتثبيت مبالغ الغرامات التاخيرية	- لايجوز للممول فرض غرامات تاخيرية على جهات التعاقد الحكومية. - في حالة فرض الممول غرامات تاخيرية على المقاول فهذا شان يرتبط بالمقاول والممول.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة الانبار / مكتب المحافظ الفني	هل يمكن تسوية حساب الشركات المتعاقدة مع محافظتنا التي تطالب بمستحقات مالية وفسخ العقد رضائياً علما انه لاتوجد لدينا اولويات سوى الموقف المالي ولا يمكن تدقيقها ميدانياً لكونها تقع في مناطق ساخنة علما ان سبب فقدان الاولويات بسبب تهجير في مبنى المحافظة	١. نشيركم الى الفقرة (ثانياً/ أ-ب) من القرار رقم (٣٤٧) لسنة ٢٠١٥ المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء بالعدد (ش.ز/١/١٠/اعمم/٣١٧١١) في ٢٠١٥/١٠/٧المتضمنة المعالجة للمشاريع في المناطق الغير خاضعة لسيطرة الحكومة المركزية . ٢. اضافة الى ذلك نشيركم الى الفقرة (اولاً/أ) من الامر الديواني رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٥ والمعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /دائرة شؤون اللجان ذي العدد (ش.ل/١/٣٠/١٥٩٢٦/١٥) في ٢٠١٥/٥/١٢.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة الموارد المائية / قسم العقود	لدينا عقود تم سحب العمل منها هل توجد امكانية تنفيذها ضمن سيطرة الحكومة الاتحادية ولكن لا نستطيع تنفيذها حالياً والمقاول يطلب الانهاء وهل تخضع لقرار مجلس الوزراء ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥.	سحب العمل من الشركة المنفذه لها بسبب ذلكو تلك المشاريع في التنفيذ وأن القانون قد طبق عليها اما بخصوص الاعلان عن تنفيذ الاعمال المتبقية فقط تم مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابنا ذي العدد (١٦٤١١/١/٣) في ٢٠١٥/٧/١٥ والذي تضمن مقترحنا بصدده وسوف يتم تعميم الاجابة عند ورود الموافقه من اصحاب القرار.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة الموارد المائية / قسم العقود	بالنسبة للمشاريع المستمرة وتم الاتفاق مع معول لاكمالها فكيف تكون فترة السداد بعد سنتين من تاريخ انجاز المشروع او من تاريخ الاستلام الاولي.	- الرجوع الى الية الدفع بالاجل وفق القرار ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ وبتوجب التحبز للمشاريع المستمرة فهناك مشاريع تمول من نفس المقاول او اي جهة يجلبها. - نفس المقاول وفق الية معالجة المشاريع المشار اليها في القرار ٣٤٧ اما مشاريع الدفع بالأجل نعالج ايضا وفق الفقرة (١) من محضر اجتماع ممثلي وزارتي المالية والتخطيط.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة الانبار / قسم العقود	لدى محافظتنا ١٦٨ مشروع مستمر من عام ٢٠١٤ بسبب اقرار المادة (٥٥) حينها وافقت وزارة التخطيط على اعطاء تخصيص سنوي لـ٣٢ مشروع فقط كونها تقع في مناطق امنة وبعد صدور الامر الديواني رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٥ وما تبعه من تعليمات خاصة بتصفية الحسابات الذي جعلنا في حرج لورود طلبات للتصفية تندرج ضمن الـ ٣٢ مشروع وتقع ضمن المشاريع المستمرة يرجى اعلامنا كيفية التعامل وتصفية حساب الشركات المتعاقد على المشاريع التي تقع ضمن محافظتنا ولا يوجد لها تخصيص لهذا العام علما بانه يمكن المناقلة لها من مشاريع اخرى يوجد بها فائض.	يرجى تزويدنا بالاولويات الخاصة بالموضوع ليتسنى لنا دراسة الموضوع واتخاذ ما يلزم بشأنه.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
محافظة ديالى	ماهي الضمانات السيادية التي تمنح للمصارف الاهلية والحكومية الراغبة للتمويل من خلال الحكومة المحلية	لاتوجد ضمانات سيادية والضامن هو وزارة المالية

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة ديالى	تم ابلاغ كافة المحافظات بعدم ادراج اي مشروع جديد خلال عام ٢٠١٦ بسبب السيالة النقدية للدولة	كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (ش.ل/أ/٣٠/١٥/١٥٩٤٣) في ١٢/٥/٢٠١٥ الفقرة (٢) والتي تنص على(عدم ادراج اي مشروع جديد ضمن الموازنة الاستثمارية الا بموافقة مجلس الوزراء للاهمية القصوى عند توفر الغطاء المالي وبعد توفر معايير الواجبه في خطة الموازنة الاستثمارية.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء	تحديد النسب المئوية للمشاريع (لم يتم تحديد هذه النسبة) كيف يتم تحديدها ؟	بعد دراسة كل مشروع على حدة حسب طبيعته يتم تحديد الأسلوب الأمثل للاستثمار بموجب ذلك.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الكهرباء	كيف يتم تحويل المشاريع الى فرصة استثمارية ان كان المشروع متعاقد عليه	يتم تحويل المشروع الى فرصة استثمارية بعد تسوية المشروع وتصفيته استنادا الى الفقرة اولا (٥/ب/١) من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٧ المعمم بموجب كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد(ش.ز/١٠/١/١/اعمام/٣١٧١١) في ٢٠١٥/١٠/٧ .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
شبكة الاعلام العراقي	اذا كانت نسبة الانجاز اكثر من (٩٠%) هل بالامكان اكمال المشروع بدون جهة استثمارية اي بتمويل من الحكومة العراقية ؟	يجب ان يتم تمويله من الموازنة الاستثمارية او المناقلة من الموازنة الجارية.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأى المقترح حول الاستفسار
محافظة واسط	ان قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٧ لم يتطرق الى المشاريع المسحوب العمل منها او المشاريع المتطورة امام القضاء ، كيف يتم التعامل معها ؟	تم مفاتحة الامانة العامة لمجلس الوزراء (لجنة الشؤون الاقتصادية) ولم ترد الاجابة لغاية تاريخة

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة وسط	كيف يتم التعامل مع المشاريع لكون المدير المفوض غير متواجد؟	يتم تبليغه رسميا على العنوان المثبت لديكم وفي حالة تعذر ذلك يتم تبليغه بالجريدة الرسمية .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة واسط	في حال كون المشروع مهم ومطلب جماهيري والشركة لاتوافق على الاستمرار باكمال المشروع وتطلب التسوية.	١- في حالة وجود غطاء مالي وتوفر سيولة مالية لاكمال المشروع فيجب في هذه الحالة اكمال المشروع وفي حالة رفضه الاستمرار يعتبر مخلاً وتطبق بحقه الاجراءات القانونية . ٢- اما في حالة عدم توفر السيولة المالية وعدم دفع المستحقات المالية عندها يصار الى التسوية الرضائية بعد ان يتم اخذ تعهد من المقاول بعدم المطالبة بالتعويض عن فوات الربح المتوقع للفقرات المتعاقد عليها والتي لم تنفذ بعد.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة واسط	هل مبلغ الـ(١٠%) الزيادة في الاسعار للفقرات المتبقية لغرض التنفيذ هي من مبلغ الاحتياط؟	بعسار الى زيادة كلفة للفقرات غير المنفذة ويمكن ان تكون الزيادة من خارج مبلغ الاحتياط وبتم التنسيق مع وزارتنا بهذا الخصوص.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
محافظة واسط	بخصوص المستحقات المالية التي بذمة المحافظة هل يتم جدولتها وارسالها الى وزارة المالية والطلب من الشركات والمقاولين لغرض مراجعة وزارة المالية؟	استنادا الى التعميم الصادر من وزارتنا ذي العدد (٣/١/٢٤٩٦٤) في ٢٠١٥/١١/٣ على جميع الوزارات والمحافظات ارسال جداول كاملة الى وزارتنا تتضمن (تثبيت واقع حال المشاريع ونسب الانجاز والمبالغ المصروفة والمبالغ المتبقية ... الخ).

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
محافظة واسط	بخصوص المشاريع المقترح تنفيذها بالاجل (المشاريع الجديدة لعام ٢٠١٦) هل هناك سقف مالي للمحافظات والجهات غير المرتبطة بوزارة ضمن خطة عام ٢٠١٦	لم يحدد القرار السقف المالي للمشاريع وانما اشار الى نوعية المشاريع المشمولة بهذا القرار وان تحديد السقف المالي سيتم تحديده عند اقرار قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٦ من قبل مجلس النواب العراقي .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
محافظة واسط	لم يتم ادراج مشاريع الماء والمدارس بمشاريع الدفع بالاجل؟	اشارة الفقرة (٧) من محضر الاجتماع المرافق لكتاب وزارة المالية المرقم ٢٥٣٩ في ٢٠١٥/٩/٣ والمقر من قبل مجلس الوزراء بقراره المرقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ بشمول عدد من المشاريع بنظام الدفع بالاجل (الماء، المجاري،المستشفيات، الطرق والجسور، استصلاح الاراضي الزراعية والموارد المائية) .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة وادي	عند تسوية المشروع هل تدخل الفقرات المنفذه فترة الصيانة؟	في حالة كون الفقرات المنفذة (تجهيز وتنصيب اجهزة ومعدات) يتم استخدامها في الاجزاء المنجزة من المشروع فترات الضمان والصيانة لوحظ بنظر الاعتبار كذلك الابنية المنفصلة والمنجزة تدخل في فترة الصيانة علما ان الضمان العشري المشار اليه في القانون المدني يبقى ساري المفعول.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
محافظة واسط	هل بالامكان لجهة التعاقد توفير شخص واحد ممول لكافة مشاريعها؟	لايمكن ذلك وفي حالة وجود مثل هكذا حالات بالامكان دراستها ورفعها الى سلسلة المراجع

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة واسط	المشاريع التي سوف تنفذ بالأجل هل يتم استقطاع مبالغ الاشراف والمراقبة والاحتياط وكيف يتم ترويج امر العيار في حالة عدم وجود مبالغ احتياطية؟	تخضع لنفس الضوابط والتعليمات السارية مع الاشارة الى ان الدفع بالاجل هو متعلق بعملية التمويل فقط

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة واسط	المشاريع التي سوف تنفذ بالاجل هل يتم استقطاع مبالغ الاشراف والمراقبة والاحتياط وكيف يتم ترويج امر الخيار في حالة عدم وجود مبالغ احتياط؟	تخضع لنفس الضوابط والتعليمات السارية مع الاشارة الى ان الدفع بالاجل هو متعلق بعملية التمويل فقط

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
محافظة واسط	عدم تحديد سقف الفائدة للمصارف الاهلية من قبل البنك المركزي.	لقد حددت الفائدة كحد اقصى سواء كانت بالدفع بالاجل المشار اليه في بالاتية المعتمدة بقرار مجلس الوزراء او بالية معالجة المشاريع ولم يتم التحديد لكون النسبة خاضعة للتفاوض والتفاضل وتشمل هذه النسب المصارف الحكومية والاهلية .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الخارجية	هل تشمل آلية الدفع بالآجل المشاريع خارج العراق حيث ان اغلب مشاريعنا هي خارج العراق علما ان قوانين البلد والمصارف خارج العراق فيها تختلف نسب الفوائد عنه المعمول به في العراق؟	اشارة الفقرة (٧) من محضر الاجتماع المرافق لكتاب وزارة المالية المرقم ١٥٣٩ في ٢٠١٥/٩/٣ والمقر من قبل مجلس الوزراء بقراره المرقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ بشمول عدد من المشاريع بنظام الدفع بالاجل (الماء، المجاري،المستشفيات، الطرق والجسور، استصلاح الاراضي الزراعية والموارد المائية) .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الخارجية	في حالة كون لدينا مشاريع جديدة والتي لاتعتبر من ضمن المشاريع الخدمية او الانتاجية هل يتطلب موافقة الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض شمولها باية الدفع بالاجل لغرض تنفيذها.	بالنسبة للمشاريع الاستراتيجية بالامكان الرجوع مجلس الوزراء لاستحصال موافقته استنادا الى الفقرة (٨) من محضر الاجتماع المرافق لكتاب وزارة المالية المرقم ٢٥٣٩ في ٢٠١٥/٩/٣ والمقر بقرار مجلس الوزراء المرقم ٣٤٧ في ٢٠١٥.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الاعمار والاسكان والبلديات	اذا عجز المقاول عن تأمين ممول وطلب الفسخ وتسوية العمل هل يجوز لجهة التعاقد الرفض وما هي الخيارات امام رب العمل في هذه الحالة .	هذا يجب التسوية استنادا الى القرار رقم ٣٤٧ بعد ان يتم اخذ تعهد من المقاول بعدم المطالبة بالتعويض عن ما فاته من ربح بالنسبة للفقرات غير المنفذه .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة الاعمار والاسكان والبلديات	ان كل المشاريع حاليا تجاوزت (٩٠) يوم فأن الشروط العامة حددت وجوب الوصول الى تسوية مناسبة فأن طلب المقاول ابتداءا اعادة تسعير الفقرات حسب الشروط العامة علما ان قرار مجلس الوزراء لم يتطرق الى هذه الحالة؟	ان اعادة التسعير ليست وجوبية وانما تخضع لاسعار السوق اذا حدث زيادة فيها حصراً وهذا يجب الوقوف على تفاصيل المشروع واسباب التوقف وفي حالة الوصول الى تسوية يطبق القرار رقم ٣٤٧ (جدول رقم ٢) مع مراعاة تقديم المقاول تعهد بعدم المطالبة بالتعويضات وعند التجميد يتم دراسة الحالة حسب الظرف انذاك عند انتهاء التجميد

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الإستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة الموارد المائية	هل كافة العقود مشمولة بالدفع بالاجل (اشغال عامة / تجهيز / استشاري)	ان اعادة التسعير ليست وجوبية وانما تخضع لاسعار السوق اذا حدث زيادة فيها حصراً وهذا يجب الوقوف على تفاصيل المشروع واسباب التوقف وفي حالة الوصول الى تسوية يطبق القرار رقم ٣٤٧ (جدول رقم ١) مع مراعاة تقديم المقاول تعهد بعدم المطالبة بالتعويضات وعند التجميد يتم دراسة الحالة حسب الظرف السائد عند انتهاء التجميد

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
وزارة الموارد المائية	ماهو الحل في حالة يطلب فيها المقاول التعويض عند التسوية الرضائية؟	ان التسوية الرضائية وفق القرار رقم ٣١٧ جاءت مشروطة بتقديم تعهد بعدم المطالبة بالتعويض .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
وزارة الموارد المائية	دون موافقة المقاول حيث توجد هناك عقود غير مهمة ولايقبل فيها المقاول الانهاء.	المشروع وفق الفقرة (٥٨ب) من القرار رقم ٣٤٧.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
ديوان الوقف الشيعي	اي المشاريع مشمولة بالدفع بالاجل ضمن الموازنة هل يوجد معيار معين ام يعود ذلك لتقدير وزارة التخطيط؟	اشارة الفقرة (٧) من محضر الاجتماع المرافق لكتاب وزارة المالية المرقم ٢٥٣٩ في ٢٠١٥/٩/٣ والمقر من قبل مجلس الوزراء بقراره المرقم ٣٤٧ لسنة ٢٠١٥ بشمول عدد من المشاريع بنظام الدفع بالاجل (الماء، المجاري،المستشفيات، الطرق والجسور، استصلاح الاراضي الزراعية والموارد المائية) .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الإستفسار	الرأي المقترح حول الإستفسار
ديوان الوقف الشيعي	اذا كان المشروع مؤجل حسب التداول مع وزارة التخطيط ونسبة الانجاز تتجاوز (٥٠%) هل يمكن استثنائه بالدفع بالاجل اذا ابدت الشركة استعدادها	حسب نوع المشروع وبعد مفاتحة وزارة التخطيط لتعديل الأولوية لمشاريعكم حيث ان الدفع الاجل يشمل المشاريع ذات الاولوية الاولى حصراً

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الإستفسار
ديوان الوقف الشيعي	هل يحق لجهات التعاقد عدم استلام المواد المطروحة في حالة انهاء المقاولة رضائيا كإجراء من قبل الوزارة؟	على جهات التعاقد استلام المواد بعد تجاوبها بالفحص وبالامكان الاتفاق خلاف ذلك طالما تمت التسوية رضائيا على ان يتم عدم احتساب مبلغ المواد ضمن مستحقات المقاول .

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الراي المقترح حول الاستفسار
ديوان الوقف الشيعي	في حالة انهاء المشروع حسب المادة ٦٧ هل يترتب اعمال صيانة على الاعمال المنفذة؟	في حالة كون الفقرات المنفذة (تجهيز وتنصيب اجهزة ومعدات) يتم استخدامها في الاجزاء المنجزة من المشروع فترات الضمان والصيانة تؤخذ بنظر الاعتبار.كذلك الابنية المتفصلة والمنجزة تدخل في فترة الصيانة علما ان الضمان العشري المشار اليه في القانون المدني يبقى ساري المفعول في حالة التسوية لاتوجد فقرة تخص الصيانة ولكن على جهة التعاقد مراعاة ان يكون التنفيذ بشكل مرضي ووفق الشروط الفنية المتعاقد عليها وفي حالة وجود انحرافات يتم تحديدها وتقييمها وخصم مقدارها علما ان الضمان العشري المشار اليه في القانون المدني يبقى ساري المفعول.

الجهة صاحبة الاستفسار	مضمون الاستفسار	الرأي المقترح حول الاستفسار
قطاع خاص	كيف يتم التعامل مع الشركات الأجنبية المنفذة للمشاريع غير المكتملة والواقعة في المناطق الساخنة والتي تطالب تكاليف اضافية تعويض عن الظروف القاهرة؟	يتم التعامل معها حسب قرار ٣٧٤لسنة ٢٠١٥ الفقرة (ثانيا) المشاريع في المناطق الغير خاضعة لسيطرة الحكومة المركزية أ. انهاء العمل رضائيا وحسب الجدول. ب- في حالة تعذر الانهاء يتم التجميد حسب الفقرة(٥-ب)/ جدول رقم ٢.